

**الأحكام النحوية المتنوعة في حروف العطف
بشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)**

عمر حسين نجم

الأستاذ الدكتور رائد عبدالله حمد

جامعة سامراء - كلية التربية - قسم اللغة العربية

omar.alsamarai1989@gmail.com

تناول هذا البحث (الأحكام النحوية المنوعة في حروف العطف بشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)) وبيان هذه الأحكام بالتحليل والدراسة، بما ينعكس أثره في خدمة النحو العربي، وفي إثراء المكتبة العربية، ولا سيما أنها الدراسة الأولى في الأحكام النحوية المنوعة في حروف العطف بحسب ما توصل إليه بحثي وتحقيقي. إن الاختلاف في الحكم النحوي يعد سبباً من أسباب تعدد المعنى، وأن تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها حتى يستطيع الباحث أن يرى الرأي الذي تميل إليه نفسه ويتبناه، وبدوره ينعكس ذلك على إثراء المادة اللغوية بمجملها.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، أعظم حامدين، وأكثر الشاكرين، أثنى على ربه حمداً، فزاده تشريفاً ومجداً، اللهم صل على عبدك ورسولك نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. أظهرت الخلافات النحوية مع بداية تطور النحو العربي في أواخر القرن الثاني الهجري، فكان البصريون والكوفيون، ومع تطور هاتين المدرستين نشأ الخلاف النحوي بين علماء البصرة والكوفة، فكان هناك تباين في تعليل الظواهر اللغوية، فتعددت الآراء النحوية، وبرز الاختلاف في استنباط الأحكام النحوية، والتمايز في فهم الأصول النحوية واستعمالها، وتعميد القواعد وتخريجها، فكان هذا الاختلاف له أثره على الحكم النحوي، وكان واضحاً جلياً بين البصريين والكوفيين، حتى أنك تجده بين علماء البصرة أنفسهم، أو بين علماء الكوفة أنفسهم من اختلاف فردي أو جماعي. وفي هذا البحث تناولت (الأحكام النحوية المنوعة في حروف العطف بشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)) اتبعت المنهج الوصفي في البحث، تمثل ذلك بجمع الأحكام النحوية المنوعة في شرح المفصل حسب فصول البحث، وعرض الحكم النحوي الممتنع الذي ينقله ابن يعيش، مع بيان علة المنع، يتبعه موقف الشارح من الحكم النحوي، ثم عرض أقول الموافقين والمعارضين للحكم، يتبعه المنهج التحليلي من خلال مناقشة الأقوال في المسألة الممتنعة، وترجيح الأصوب منها وفقاً للأدلة والشواهد التي ترجح أحدهما.

أولاً: العطف بالواو قال ابن يعيش: ((الواو أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد... ولا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تُفيد الترتيب... ومما يدل ذلك أيضاً أنها تُستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب، نحو قولك: (اختصم زيد وعمرو، وتقاتل بكرٌ وخالدٌ)، فالترتيب فيها ممتنع... إنها لو كانت للترتيب لكانت كالفاء... فلما لم يجز ذلك دل على ما قلناه))^(١). **علة المنع:** أن الواو تدل على مطلق الجمع من غير ترتيب، فقولك: (جاءني زيدٌ اليوم وعمرو أمس) فلو كانت للترتيب لكان قولك متناقضاً، لأن الواو دلت على خلاف ما دلت عليه (أمس)، من قبل أن الواو تُرتب الثاني بعد الأول، وأمس تدل على تقدمه، وكذلك لو كانت للترتيب لكانت كالفاء، فلو كانت كالفاء لوقعت موقعها في الجزء، وهذا لا يجوز^(٢). قال سيبويه: ((يجوز أن تقول: (مررت بزيد وعمرو)، فالمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني، فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبتة على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هذه الأشياء))^(٣). ووافق جمهور النحويين، منهم: المبرد^(٤)، وابن كيسان^(٥)، وابن مالك^(٦)، والرضي^(٧)، وغيرهم^(٨)، في دلالة الواو على مطلق الجمع، ولا يجوز فيها الترتيب، فالمقصود بمطلق الجمع، الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله في زمان أو سبق أحدهما^(٩). وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الواو تدل على الترتيب، وممن قال بذلك قطرب، وثلعب، والرّبيعي، وهشام، وأبي جعفر الدينوري، وغيرهم، ولكن ذكر هشام والدينوري أن اللواو معنيان: معنى اجتماع فلا تبالى بأيهما بدأت، نحو: (اختصم زيد وعمرو)، ومعنى اقتران، بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، والمتأخر في الزمان يتأخر في اللفظ^(١٠). وما ذكره السيرافي، والفارسي، والسهيلي، من إجماع النحاة البصريين والكوفيين، على أن الفاء لا تفيد الترتيب، غير صحيح؛ فقد ذكر الفراء أنها تفيد الترتيب، ويستحيل الجمع بها^(١١). والحق أنها لا تفيد الترتيب بالمطلق وهو الراجح؛ لقوة أدلة القائلين بمطلق الجمع، مقابلة مع أدلة القائلين بدلالة الترتيب، وهو مذهب جمهور النحويين، قال تعالى: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [البقرة: ١٣٦]، فالواو في أغلب أحوالها يكون الكلام فيها على الجمع، حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق. ولكن القول بمطلق الجمع لا ينفي أنها لا تأتي للترتيب البتة، بل قد تأتي للترتيب، فقد يصح أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه، كما يصح أن يكون قبله أو مصاحباً له، لذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع، وقد يتأخر المتقدم في موضع آخر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا هِيَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالتقديم

إمّا يكون للاهتمام والعناية بالمتقدّم، وتختلف العناية باختلاف المواطن، وبحسب السياق، فقد يكون السياق متدرّجاً حسب القدم والأوليّة في الوجود، وقد يُعنى المتكلم في موطن بأمر فيقدّمه، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر آخر فيقدّم ذلك الشيء^(١٢). وربّما قدّم شيئاً في موطن وأخره في موطن آخر والقصة واحدة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]، فقد قدّم السجود على القول في البقرة، وقدّم القول على السجود في الأعراف، والقصة واحدة، ولا تتناقض في هذا، إذ لو كانت الواو تقيّد الترتيب، لتناقض القولان^(١٣).

ثانياً: العطف بـ (إمّا)

قال ابن يعيش: ((إن أبا علي الفارسي لم يعد (إمّا) في حروف العطف، ... قال ابن السراج: ليس (إمّا) بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فقد خالفت ما عليها حروف العطف))^(١٤). **علة المنع:** ذكر ابن يعيش أن علة المنع تكون لأمرين: أحدهما: أنها مكررة، فلا تخلو العاطفة من أن تكون الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى؛ لأنها تدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطف عليه، ولا تكون الثانية هي العاطفة؛ لدخول واو العطف عليها، وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، والثاني: ابتداءك بها، نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، وموضع (أن) في كلا الموضعين رفعٌ بالابتداء، والتقدير: إمّا العذابُ شأنك أو أمرك وإمّا اتخاذُ الحُسْنِ^(١٥). ووافق أبا علي الفارسي في المنع يونس، وابن كيسان، وابن برهان، وابن مالك^(١٦)، والرمانى^(١٧)، وابن عصفور^(١٨)، والجرجاني^(١٩)، وابن هشام^(٢٠)، وذهبوا إلى أن العاطف هو (الواو) السابق لـ (إمّا)؛ لملازمتها إياها دائماً، وهي الأصل في العطف، وحجة المانعين في أنّ (إمّا) الثانية ليست حرف عطف؛ لوقوعها بعد حرف العطف، وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ إذ لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل، فإذا جعلت (إمّا) عاطفة، فقد جمعت بين عاطفين، والجمع بينهما لا يجوز، والمقصود هنا بـ (إمّا) هي الثانية، أمّا الأولى فهي اتفاقاً ليست عاطفة^(٢١). أمّا سببويه فقد عدّ (إمّا) من حروف العطف^(٢٢)، ووافق في ذلك كثير من النحويين، هذا ما نقله ابن قاسم المرادي^(٢٣)، وابن هشام الأنصاري^(٢٤). وكانت حجتهم الأولى في جعل (إمّا) عاطفة أن الواو قد تحذف ويستغنى عنها (بإمّا)، كقول الشاعر:

يا ليتما أمنا شالت نعمتها
إمّا إلى جنة إمّا إلى نار^(٢٥)

والحجة الأخرى: إن (أو) تعاقبها، كقراءة أبي رضي الله عنه: ﴿وَإِنَّا وَإِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]، وأو عاطفة بإجماع، فلتكن (وإمّا) كذلك. وجواب المانعين عن الحجة الأولى: أن ذلك معدود في الضرورات النادرة، فلا يُعتدّ به، ومن يجعلها عاطفة، فلا يرى خلوها من الواو قياساً على ما ندر، فلا يصح الاستناد إليه. والجواب عن الحجة الثانية: أن المعاقبة التي في (قام إمّا زيداً وإمّا عمرو، وقام إمّا زيداً أو عمرو)، شبيهة بالمعاقبة في (لا تضرب زيداً ولا عمراً، ولا تضرب زيداً أو عمراً)، فإنه لا خلاف في انتفاء تأثيرها مع (لا) وليكن منتقياً مع (إمّا) أيضاً، وليتفق المتماثلان ولا يختلفا^(٢٦). والحق: أن الواو هي العاطفة؛ لأن عطف بعض العاطف على بعضه، وعطف حرف على حرف غير موجود، وأن (إمّا) مفيدة لأحد الأشياء من معانيها، فهي غير عاطفة، وهذا يفضي إلى أن مذهب المانعين هو الراجح، بناءً على ما ذكر من علل المنع. وما يرجح أنها ليست حرف عطف يكون في اختلافها عن (أو) من وجهين: أحدهما: من طريق المعنى. والثاني: من طريق الحكم^(٢٧). فالفصل من جهة المعنى أنك إذا قلت: (ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً)، أعلمت المخاطب أن الشك قد اعترضك في أول كلامك، كأنك أردت أن تقول: (ضربت أحدهما). وإذا قلت: (ضربت زيداً أو عمراً)، كان المعنى أنك أردت أن تُخبر بضرب زيد دون عمرو، فاعترضك الشك فأدخلت عمراً، وفي هذا أنك قد انتقلت تقدير اليقين والعلم إلى الشك، ولم يكن في إرادتك (إمّا) يقينٌ بوجه، وإمّا الشك فقط. والوجه الثاني: من جهة الحكم، أنك تقول: (ضربت إمّا زيداً)، فتذكره قبل معمول الفعل، وما يكون معمول الفعل لا يُعطفُ عليه، ألا ترى أنك لا تقول: (ضربت وزيداً)، من قولك: (ضربتُ زيداً وعمراً)؛ لأن العطف يحتاج إليه فيما يقصّل عن الفعل، فالفعل (ضربت) قد استوفى مفعوله، نحو: (ضربتُ زيداً) فكان ممتنعاً أن يعمل في (عمرو)؛ فتأتي بحرف العطف ليدخله في عمله، فتقول: (ضربتُ زيداً وعمراً)، فلو كان إمّا حرف عطف لما جاز أن يقع بين الفعل ومعموله، نحو: (ضربتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً)، وكذلك إذا قلت: (جاءني إمّا زيداً وإمّا عمرو)، فيقع بين الفعل والفاعل، لأن الفاعل كالجزم من الفعل، ولا يصح أن يتعرّى منه، فكلمة كان ملازمة الفعل للاسم أشد، كان عن العطف أبعد، ولو كان هذا من المواضع التي يصح العطف فيها، لكان ممتنعاً أيضاً من أجل أن عطف الاسم على الفعل لا يجوز، وهذا أبلغ الرد. وكذلك أنك لا تقول: (ضربتُ زيداً وأو عمراً)، ولو كان (إمّا) بمنزلة (أو) لامتنع من الواو

كما يمتنع (أو)، وهذا هو الدليل القاطع على أنّ (إمّا) ليست عاطفة، وقد ذكر الجرجاني عد النحويون (أمّا) من حروف العطف، ما هو إلا سهو ظاهر^(٢٨).

ثالثاً: العطف بـ (لكن) في الإيجاب قال ابن يعيش: ((وأما لكنّ فحرف عطف، ومعناه الاستدراك، وإنما تَعَطَّفُ عندهم بعد النفي، كقولك: (ما جاء زيدٌ لكنّ عمرو) ... فثُوجِبُ بها بعد النفي، ولا يجوز: (جاءني زيدٌ لكن عمرو)، لأنه يجبُ أن الثاني فيها على خلاف الأول من غير إضرابٍ عن الأول))^(٢٩). **علة المنع:** واحتجوا أنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب، وذلك أن (لكن) إنما تُستعمل إذا قدر المتكلم أن المخاطب يعتقد دخول ما بعد (لكن) في الخبر الذي قبلها، فتخرج الشك من قلب المخاطب، وأن العطف بها في الإيجاب إنّما يكون في الغلط والنسيان^(٣٠). منع البصريون العطف بـ (لكن) في الإيجاب، فلا يجوز أن يقال عندهم: (جاءني زيد لكن عمرو) لأن العطف بها في الإيجاب يكون في الغلط والنسيان، لأنه قد استغني عنها بـ (بل) في الإيجاب، فلا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط، وقد يستغني بالحرف عن الحرف إذا كان في معناه^(٣١). وزاد المبرد أن (لكن) لا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، وهو عطف جملة، نحو قولك: (جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت)، حتى يصير ما بعدها نفيًا والذي قبلها إيجابًا لتحقيق الاستدراك^(٣٢). أجاز الكوفيون العطف بـ (لكن) في الإيجاب كالنفي، نحو: (أتاني زيد لكن عمرو) واحتجوا على ذلك بقياسها على (بل) فكما جاز العطف بـ (بل) بعد النفي والإيجاب، فكذلك يجوز بـ (لكن) لاشتراكهما في المعنى، ألا ترى أنك تقول: (أتاني زيد لكن عمرو)، فتثبت المجيء للثاني من دون الأول، كما لو قلت: (أتاني زيد بل عمرو، وما أتاني زيد لكن عمرو)، فتثبت المجيء للثاني من دون الأول، فإذا كانا في معنى واحد، وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإثبات^(٣٣). الراجح مذهب البصريين وهو عدم جواز العطف بـ (لكن) في الإيجاب، فلا يقال: (أتاني زيد لكن عمر)، لأن معنى (لكن) الاستدراك، وفي الإيجاب لا يتدارك بها إلا أن تكون بعد نفي، ولا يصح قياسها على (بل) في الإيجاب، لأن (بل) يعطف بها بعد الإيجاب عند الغلط والنسيان فيقال: (جاءني زيد بل عمرو)، وأما استعمال (لكن) في الإيجاب فإنها موجبة للغلط، وقد استغني عنها بـ (بل) فلا داعي لتكثير الحروف الموجبة للغلط، ويصح أن يقع قبل (لكن) الإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى، نحو: (قام زيدٌ لكن لم يخرج عمرو)^(٣٤).

رابعاً: العطف بـ (ليس) قال ابن يعيش: ((فهل يجوز العطف بـ (ليس) لما فيها من النفي كما جاز بلا، فنقول: (ضربت زيدًا ليس عمراً)، قيل: لا يجوز))^(٣٥). **علة المنع:** لا يجوز العطف بها؛ لأنها فعل، إنما يكون العطف بالحروف^(٣٦). والمنع مذهب سيوييه، إذ قال: ((وزعم بعضهم أن (ليس) تجعل (كما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرَف، فهذا يجوز أن يكون منه: (ليس خلق الله أشعر منه)، قال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لِدائِي ظَفَرْتُ بها وليس منها شفاء الداءِ مَبْدُولُ^(٣٧)

هذا كله سُمِعَ عن العرب. والوجه والحدّ أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا وهذا مبتدأ، كقوله: إنّه أمة الله ذاهبةٌ، إلّا أنّهم زعموا أن بعضهم قال: (ليس الطيبُ إلا المسك، وما كان الطيبُ إلا المسك) ((٣٨)). ووافقته في ذلك أغلب الجمهور أن (ليس) عل ماض ناقص، واحتجوا بأن المضمر المرفوع لا يتصل إلا بفعل نحو: (لستُ، ولسنا، ولستم، ولستن، ولستما)، وهذا نظير قولك: (ضربت، وضربنا، وضربتم، وضربتن، وضربتما)^(٣٩). وخالفهم الكوفيون^(٤٠)، إذ عدوا (ليس) حرف عطف، ذكر الزجاجي أن الفراء وجميع الكوفيين يقولون: هي حرف، والبصريون يقولون: هي فعل^(٤١). ومما يُحتج لهم به إذا وقعت (ليس) موقع (لا) نحو قول أبي بكر الصديق ﷺ: ((بأبي شبيهه بالنبي ليس شبيهه بعلي)) برفع شبيهه، وأيضًا كقوله:

أين المفرُّ وإِله الطالِبُ والأشْرُمُ المغلوبُ ليس الغالبُ^(٤٢)

أي: لا غالب، فليس هنا حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت هنا فعلًا ناقصًا لُنصب الغالب على أنه خبر لها^(٤٣). ووافقهم في ذلك ابن السراج^(٤٤)، والفارسي^(٤٥)، وابن شقير^(٤٦)، إلى أنها حرف، واستدل الفارسي على حرفيتها بأن لا مصدر لها ولا تتصرف، وأنها ليست على أوزان الأفعال^(٤٧). ونُقِلَ عن البيهقيين موافقتهم للكوفيين في كونها حرف عطف، وهذا على خلاف بين النقلة^(٤٨). والغريب أن كل من تحدث عن (ليس) نسب القول بحرفيتها إلى ابن السراج، ولم أجد لابن السراج رأيًا أو قولًا بحرفيتها، وإنما قال: ((والدليل على أنها فعلٌ وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل، قولك: (لستُ)، كما تقول: (ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن))^(٤٩)، ولا أعلم لابن السراج - فيما اطّلت عليه - رأيًا غير هذا، وقد يكون ممن نقل عنه قد اطّلع على رأي ابن السراج القائل بحرفيتها. ورد ابن عصفور على ما احتج به الفارسي، فذكر أما كونها لا تتصرف ولا مصدر لها، فإنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة، نحو التعجب

مثل: (ما أحسن زيدًا)، فهو لا يصرف ولا مصدر له. أما كونها ليست على أوزان الفعل في اللفظ. فيحتمل أن تكون مخففة من (فَعَلَ)، وهي في الأصل (لَيْسَ)، نحو: (صَيِّدَ البعير)، و(فَعَلَ) تخفف فيقال: (فَعُلَ)، كقول الشاعر:

لو شَهَدَ عاد في زمانٍ عادٍ لابتزها مبارك الجلال^(٥٠)

حيث خفف الفعل (شَهَدَ) لثقل كسرة عين (فَعَلَ)، والأصل: (شَهَدَ)^(٥١) ووقف صاحب (رصف المباني) موقفًا وسطًا فذكر أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا في الفعلية، فنكون حرفًا إذا هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، نحو: (من، وإلى، ولا، وما) وشبهها، وإذا اتصلت بتاء التانيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب، فتقول: (ليست هندٌ قائمة، والزيدون ليسوا قائمين، وزيدٌ ليس قائمًا)، كما تقول: (كانت هند قائمة، والزيدون كانوا قائمين، وكان زيد قائم) وهذه خواص الأفعال لا الحروف، فإذا وُجِدَتْ بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية فإنها حرف لا غير، كقول الشاعر:

يهدى كتائب خضراءٍ ليس يعصمها إلا ابتداءً إلى موتٍ بالجام^(٥٢)

جاءت (ليس) هنا حرفية، إذ لا خاصية من خواص الأفعال فيها، إنما هي لمجرد النفي، وإذا وُجِدَتْ بشيءٍ من خواص الأفعال فهي فعل^(٥٣). وما يُتَّبَنَى في هذه المسألة، والراجح هو ما قاله البصريون: من أنها فعل وليست بحرف؛ لاتصال الضمير المرفوع به ولا يتصل إلا بفعل، واستتار المضمرة الفاعل فيه كقولك: (زيد ليس ذاهبًا)، فهذا دليل على أنها فعل، وعللوا منعه من التصرف وهو أنه لما وقع بلفظ الماضي نفيًا للمستقبل فليل: (ليس زيد خارجًا غدًا)، فاستغنى فيه عن المستقبل، والعللة الأخرى أنها لما كانت نافية، ضارعت حروف المعاني النافية، فمُنِعَتْ من التصرف، ويوجد من الأفعال ما لا يتصرف ومع ذلك لا يُحْكَمُ بعدم فعليته، نحو: (يذر ويدع) لم يستعملوا منه الماضي، ولا اسم الفاعل ولا المفعول، وكذلك (عسى ونعم وبئس) هي أفعال غير متصرفة، و (ليس) كحالها في عدم التصرف^(٥٤).

خامسًا: زيادة واو العطف

قال ابن يعيش: ((واعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة...وأما أصحابنا، فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأولون جميع ما ذكر وما كان مثله بأن أجوبتها محذوفةً لمكان العلم بها))،. **علة المنع:** احتج البصريون أن (الواو) حرفٌ وُضِعَ لمعنى فلا يجوز أن يُحْكَمَ عليه بالزيادة، فينبغي جريانه على الأصل الذي وُضِعَ له^(٥٥). وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى جواز وقوع واو العطف زائدة^(٥٦)، ووافقهم في ذلك الأخفش^(٥٧) من البصريين، وتبعهم ابن مالك^(٥٨)، وذكر ابن الأنباري أن المبرد أيضًا كان من الموافقين للكوفيين في الجواز^(٥٩). وعند النظر في قول المبرد في زيادة الواو لم أجده موافقًا للكوفيين، بل أنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو، وقد خَرَجَ الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب وهو الكثير والمعروف، ويصف القول بزيادتها بأبعد الأقاويل ثم يذكر أن زيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل^(٦٠). واحتج الكوفيون بأن الدليل على جواز وقوع واو العطف زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣]، فالواو هنا زائدة، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ وناديناها أن يا إبراهيم ﴿ الصافات: ١٠٣ _ ١٠٤]، فالأولى أو الثانية زائدة، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف^(٦١).

ومن مجيئها زائدة قوله:

فلما أجزنا ساحة الحيي وانثحى بنا بطنُ حِجْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنَلِ^(٦٢)

والتقدير: انتحى، والواو هنا زائدة؛ لأنه جواب (لما)^(٦٣). ووافقهم ابن هشام^(٦٤)، حيث ذكر أن زيادة الواو ظاهرة في قوله:

فما بال من أسعى لأجبر كسرُهُ حِفاظًا وينوي من سفاهته كسري^(٦٥)

وكان جواب البصريين عما احتج به الكوفيون بأن احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣]، أن الواو في قوله تعالى: ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ أن الواو عاطفة وليست زائدة، وأما جواب (إذا) فمحذوف، والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا^(٦٦)، وأما قول الشاعر:

فلما أجزنا ساحة الحيي وانثحى بنا بطنُ حِجْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنَلِ

فالواو عاطفة، وليست زائدة، والتقدير: فلما أجزنا ساحة الحيي وانثحى بنا بطنُ حِجْفٍ ذي قِفافٍ عَقَنَلِ خاونا ونعمنا، وكذا البواقي مما احتج به الكوفيون^(٦٧). ويبدو لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الصواب وأن الواو لا تزداد، وإنما حذف الجواب للعلم به؛ للإيجاز والاختصار، ومثل هذا كثير في كتاب الله وقول العرب، ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١]، حذف جواب (لو) ولا بد لها من جواب والتقدير: ولو أن قرآنًا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى، لكن

هذا القرآن؛ لكونه غايةً في التذكير، ونهايةً في الإنذار والتخويف، وحذف جواب (لو) لدلالة المعنى عليه جائزاً^(٦٨). قال سيويوه: ((وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوُونَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ تُفْعَلُونَ عَلَىٰ النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر في كلامهم، لعلم المُخْبِر لأي شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام ((^(٦٩))
الذاتة:

بعد رحلة من الحث والدراسة في شرح المفصل لابن يعيش توصلت إلى جملة نتائج منها: لم يعتمد ابن يعيش منهجاً واحداً في إبراز رأيه في الأحكام النحوية وترجيحها، ففي بعض الأحيان كان يصرح برأيه بشكل مباشر بعد عرضه لآراء النحاة في ذلك الحكم، وفي أحيانٍ أخرى كان يعتمد على ترجيح أحد الآراء النحوية في الحكم الممتنع، أو يختار رأياً ويتبناه، وذلك من خلال طرح الخيارات التي وردت في تلك المسألة. تجد ابن يعيش في كثير من الأحيان يحمل الشواهد الشعرية الشاذة عن الحكم النحوي على الضرورة، أو يؤهلها لتتوافق والحكم النحوي الممنوع. إن الاختلاف في الحكم النحوي في حروف العطف يعد سبباً من أسباب تعدد المعنى كما في الحكم النحوي. تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة واختلاف الحكم فيها حتى يستطيع الباحث أن يرى الرأي الذي تميل إليه نفسه ويتبناه، وبدوره ينعكس ذلك على إثراء المادة اللغوية بمجملها.

المصادر والمراجع: القرآن الكريم.

- _ ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور رجب محمد عثمان، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي _ القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- _ أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع _ القاهرة _ مصر، ط ١، ٢٠٠٦م.
- _ أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، ١٩٨١م.
- _ إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية _ بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- _ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع _ بيروت _ لبنان، ط ٣، ١٩٩٦م.
- _ الاقتراح في علم أصول النحو، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية _ مصر، ٢٠٠٦م.
- _ الأمالي مع شذور الأمالي والنوادر، أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان القالي البغدادي (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط ٣، ١٩٢٦م.
- _ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر _ دمشق.
- _ الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الرياض، ط ١، ١٩٦٩م.
- _ الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس _ بيروت، ط ٥، ١٩٨٦م.
- _ البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر _ بيروت _ لبنان، ١٩٩٩م.
- _ البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي _ بيروت _ لبنان، ١٩٨٦م.

الكتاب، كتاب سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة_ مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٩٦م.

شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريزي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٢م.

شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر، ط٢، ٢٠١٥م.

كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر_ دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مكرم، والأستاذ عبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع والنشر_ بيروت، ١٩٩٢م .

الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق: فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية_ بيروت_ لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

هوامش البحث

- (١) - شرح المفصل: ١٦٤ / ٨ - ١٦٧.
- (٢) - ينظر: شرح المفصل: ١٦٧ / ٨.
- (٣) - الكتاب: ٤٣ / ٣.
- (٤) - ينظر: المقتضب: ٢ / ٢٥.
- (٥) - ينظر: همع الهوامع: ٥ / ٢٢٤.
- (٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٠٦.
- (٧) - ينظر: شرح الرضي: ٢ / ١٣٠٥.
- (٨) - ينظر الجنى الداني: ١٥٨.
- (٩) - ينظر: همع الهوامع: ٥ / ٢٢٣.
- (١٠) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٩٨٢، و الجنى الداني: ١٥٩.
- (١١) - ينظر: الجنى الداني: ١٥٩.
- (١٢) - ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٨٧-١٩٠.
- (١٣) - ينظر: معاني النحو: ٣ / ١٩٠.
- (١٤) - شرح المفصل: ٨ / ١٨٧.
- (١٥) - ينظر: شرح المفصل: ٨ / ١٨٧.
- (١٦) - ينظر: الجنى الداني: ٥٢٨.
- (١٧) - ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٨٧.
- (١٨) - ينظر: شرح الجمل: ١ / ١٨٥.
- (١٩) - ينظر: شرح المقتصد في شرح الايضاح: ٢ / ٩٤٥.
- (٢٠) - ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٦٣.

- (٢١) - ينظر: الجنى الداني : ٥٢٨، ومغني اللبيب: ٦٣ / ١، ومصابيح المعاني: ١٣٨.
- (٢٢) - ينظر الكتاب: ٤٢٩ / ١.
- (٢٣) - ينظر: الجنى الداني : ٥٢٨.
- (٢٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٦٣ / ١.
- (٢٥) - البيت من البسيط، نُسب للأحوص وهو في ملحق ديوانه: ٢٢١، ونُسب إلى سعد بن قرط يهجو أمه، وكان عاق لها، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٢٩ / ٣، والجنى الداني : ٥٣٣، وحاشية الصبان: ١٦١ / ٣.
- (٢٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٢ / ٣ - ٢٠٣.
- (٢٧) - ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٩٤٤ / ٢.
- (٢٨) - ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: ٩٤٤ / ٢ - ٩٤٥.
- (٢٩) - شرح المفصل: ١٩٢ / ٨.
- (٣٠) - ينظر: الإنصاف : ٤٨٤ / ٢، وشرح المفصل: ١٩٢ / ٨.
- (٣١) - ينظر: الأصول: ٢٤٤ / ١، والجمل: ١٩، والمقرب لابن عصفور: ٢٢٥، والجنى الداني: ٥٩٠.
- (٣٢) - ينظر: المقتضب: ١٥٠ / ١.
- (٣٣) - ينظر: الإنصاف: ٤٨٤ / ٢، وأسرار العربية: ٣٠٤، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١٣٩ / ٥، وهمع الهوامع: ٢٦٢ / ٥.
- (٣٤) - ينظر: رصف المباني: ٢٧٦، ائتلاف النصر: ١٤٩.
- (٣٥) - شرح المفصل: ١٨٩ / ٨.
- (٣٦) - ينظر: شرح المفصل: ١٨٩ / ٨.
- (٣٧) - البيت من البسيط، ينظر: الكتاب: ١ / ١٤٧، وبلا نسبة في المقتضب: ٤ / ١٠١، و رصف المباني: ٣٠٢، وتذكرة النحا لأبي حيان: ١ / ١٤١.
- (٣٨) - الكتاب: ١ / ١٤٧.
- (٣٩) - ينظر: المقتضب: ٨٧ / ٤، وشرح الرضي: ٣ / ١٠٤٧، و شرح الجمل: ١ / ٣٦٢.
- (٤٠) - ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٤، والجنى الداني: ٤٩٤، وهمع الهوامع: ٥ / ٢٦٣.
- (٤١) - ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٤.
- (٤٢) - البيت من الرجز، وهو منسوب لنفيل بن حبيب، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٣٣، والجنى الداني: ٤٩٤، وشرح شواهد المغني: ٢ / ٧٠٥.
- (٤٣) - ينظر: همع الهوامع: ٥ / ٢٦٣.
- (٤٤) - مغني اللبيب: ١ / ٣٢٧.
- (٤٥) - ينظر: شرح الجمل: ١ / ٣٦٢.
- (٤٦) - هو أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرّج بن شقير أبو بكر النحوي البغدادي ويعرف (بابن شقير)، أخذ عن أحمد بن عبيد بن ناصح وكان مشهوراً برواية كتب الواقدي عن أحمد بن عبيد، وهو في طبقة أبي بكر السراج، وله مختصر في النحو، والمقصود والممدود، والمذكر والمؤنث، ويقال: إن الجمل الذي للخليل هو لابن شقير، توفي سنة سبع عشرة وثلاث مائة، ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحا: ٦٩ / ١.
- (٤٧) - ينظر: : همع الهوامع: ٥ / ٢٦٣.
- (٤٨) - ينظر: الجنى الداني: ٤٩٨.
- (٤٩) - الأصول: ١ / ٨٢.
- (٥٠) - البيت من الرجز، وهو بلا نسبة، ينظر: الكتاب: ٣ / ٢٥١، والانصاف : ٤١١ / ٢، وشرح الجمل: ١ / ٣٦٢.
- (٥١) - ينظر: شرح الجمل: ١ / ٣٦٢.

- (٥٢) البيت من البسيط، وهو للنابعة الذباني، ينظر: ديوانه: ١٠٥، و رصف المعاني: ٣٠٢، والجنى الداني: ٤٩٨.
- (٥٣) - ينظر: رصف المعاني: ٣٠٢.
- (٥٤) - ينظر: اللامات للزجاجي: ٣٥.
- (٥٥) - ينظر: الإنصاف: ٤٥٩ / ٢.
- (٥٦) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٥٩ / ٣، الجنى الداني: ١٦٥، والمغني اللبيب: ٤٠٠ / ١.
- (٥٧) - ينظر: شرح التسهيل: ٢١٠ / ٣.
- (٥٨) - ينظر: الجنى الداني: ١٦٥.
- (٥٩) - ينظر: الإنصاف: ٤٥٩ / ٢.
- (٦٠) - ينظر: المقتضب: ٧٧ - ٧٨ / ٢.
- (٦١) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٠٠ / ١.
- (٦٢) - البيت من الطويل، وهو لإمرئ القيس، ينظر: ديوانه: ١١٥، وهو من شواهد: الإنصاف: ٤٥٩ / ٢، و شرح الرضي: ٢٩٣ / ٤.
- (٦٣) - ينظر: الإنصاف: ٤٥٧ / ٢.
- (٦٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٠١ / ١.
- (٦٥) - البيت من الطويل، وهو غير منسوب في مغني اللبيب: ٤٠١ / ١، ومنسوب في المزهرة لابن الذئبة الثقفي: ١١٩ / ١.
- (٦٦) - ينظر: الإنصاف: ٤٥٩ / ٢.
- (٦٧) - ينظر: الإنصاف: ٤٥٩ / ٢.
- (٦٨) - ينظر: البحر المحيط: ٣٨١ / ٥.
- (٦٩) - الكتاب: ١٠٣ / ٣.